

■ الكباريتي: قمة مكة المكرمة ستعكس إيجاباً على الاقتصاد الأردني



دعم الاقتصاد الأردني بصورة مباشرة وغير مباشرة". وقال: "الدعوة تعبر عن الروابط التاريخية القوية التي تربط بين الأردن وبقية الدول العربية وعلى رأسها السعودية، حيث أنّ القطاع الخاص الأردني يقدر حرص خادم الحرمين الشريفين على تقديم الدعم والمساندة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد". وأوضح أنّ "حجم استثمارات السعودية والإمارات والكويت في الأردن يفوق عشرة مليارات دولار تتركز في القطاع المالي، والعقاري، والصناعي"، مشيراً إلى أنّ "هذه الاستثمارات موجودة حالياً على أرض الواقع، وهناك وجود لمشاريع أخرى تم التوقيع عليها ولكنها لم تبدأ بعد".

أكد رئيس الاتحاد العام للغرف العربية رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، أنّ "القمة التي عقدت في مكة المكرمة بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وضمت المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والأردن، وناقشت سبل دعم الأردن للخروج من أزمته الاقتصادية، ستعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في الأردن، وستكون مصدر تفاؤل للاقتصاد الوطني الأردني".

وشدد الكباريتي على أنّه "بمجرد الإعلان عن دعوة خادم الحرمين الشريفين لعقد الاجتماع الرباعي، حدث ارتياح في الأوساط الاقتصادية في الأردن، خاصة القطاع الخاص، ما يؤكد أن دور المملكة العربية السعودية انتقل من دور المتابعة والاهتمام بالأزمة الاقتصادية في الأردن إلى اتخاذ خطوات جادة ملموسة، ما يدل على حرص الملك سلمان على تحقيق الأمن والاستقرار في الأردن، الذي يعد بمنزلة أمن واستقرار للمنطقة والأمة العربية".

وأوضح أنّ "الدعوة أعطت تفاؤلاً وطمأنينة للمستقبل القريب بأن الاقتصاد الأردني قادر على تجاوز أزمته بفضل دعم الأصدقاء من الدول العربية، مشيراً إلى أن التفاؤل عادة ما ينعكس إيجاباً على اقتصاد أي دولة"، معتبراً أنّ "الاجتماع يعطي الأمل للاقتصاد الأردني ويمنح المستثمرين الأردنيين والأجانب التفاؤل في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، متوقعاً أن تخرج القمة الرباعية بقرارات تسهم في

■ قمة مكة تقرّ حزمة مساعدات بـ 2.5 مليار لدعم الأردن



3 - دعم سنوي لميزانية الحكومة الأردنية لمدة خمس سنوات.
4 - تمويل من صناديق التنمية لمشاريع إنمائية.
وأبدى الملك عبد الله الثاني بن الحسين شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على مبادرته الكريمة بالدعوة لهذا الاجتماع، ولدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة على تجاوبهما مع هذه الدعوة، وامتنانه الكبير للدول الثلاث على تقديم هذه الحزمة من المساعدات التي ستسهم في تجاوز الأردن لهذه الأزمة.

احتضنت مدينة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، الاجتماع الرباعي الذي دعا إليه العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، والذي ضم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت، والشيخ محمد بن راشد نائب رئيس دولة الإمارات.

وجرى خلال القمة الرباعية بحث سبل دعم الأردن لتخطي أزمته الاقتصادية. وقدمت القمة إلى الأردن حزمة مساعدات بلغت 2.5 مليار دولار. كذلك ناقشت القمة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية وسبل دعمها للخروج من هذه الأزمة.

وانطلاقاً من الروابط الأخوية الوثيقة بين الدول الأربع، واستشعاراً للمبادئ والقيم العربية والإسلامية، فقد تم الاتفاق على قيام الدول الثلاث بتقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية للأردن يصل إجماليها إلى مليارين وخمسة مئة مليون دولار أميركي تتمثل في:

- 1 - وديعة في البنك المركزي الأردني.
- 2 - ضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن.

■ الإمارات الأولى عربياً في جذب الاستثمارات المباشرة



الإجمالي الصادر من هذه المنطقة. وفي السياق، أكد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري، أن "هذه النتائج تؤكد الموقع الريادي للإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعكس قدرتها على أن تكون لاعباً مؤثراً في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي".

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً والثانية في غرب آسيا و30 عالمياً، في جذب الاستثمارات المباشرة في 2017، وفقاً لـ "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (أونكتاد). واستطاعت الإمارات استقطاب استثمارات بقيمة 10.4 بليون دولار العام الماضي، لتستحوذ على 36 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية.

وبلغت حصة الإمارات 40.6 في المئة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه المنطقة، كما تمكنت من تحسين ترتيبها العالمي لتحتل المرتبة 30 العام الماضي، متقدمة 5 مراكز مقارنة بالمرتبة التي احتلتها عام 2016. في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الإمارات إلى دول العالم، 14 بليون دولار عام 2017، لتحل في المركز 21 عالمياً، متقدمة مرتبتين عن موقعها عام 2016، وتتبوأ بذلك المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا، لتشكل حصتها 41.9 في المئة من

■ ارتفاع احتياطات البنك المركزي الكويتي الأجنبية



دينار بنمو شهري 3.7%، وتراجع سنوي 4.7 في المئة. وشهدت البنوك الكويتية تباطؤاً في الائتمان خلال شهر إبريل الماضي، لتصل قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين إلى 35.39 مليار دينار (116.7 مليار دولار)، مقارنة بـ 35.55 مليار دينار (117.3 مليار دولار) نهاية مارس (آذار)، بتراجع 166 مليون دينار وبنحو 0.5 في المئة، لتعاود وتيرة التراجعات في شهر إبريل (نيسان).

أظهر تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت المركزي، ارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي بنسبة 2.6% في إبريل (نيسان) الماضي لتصل إلى 10.2 مليارات دينار كويتي (ما يعادل 33.6 مليار دولار)، وهي أعلى مستوى منذ يوليو (تموز) 2017.

وبلغ صافي الموجودات الأجنبية 17.29 مليار دينار (59.31 مليار دولار)، مقابل 16.89 مليار دينار (55.98 مليار دولار) في إبريل (نيسان) 2017. وعلى الأساس الشهري، فقد زاد صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 2.9%، علماً أنه كان يبلغ 16.79 مليار دينار في مارس (آذار) السابق. وسجلت البنوك المحلية موجودات بإجمالي 63.45 مليار دينار، بنمو 3.9% سنوي، وذلك رغم تراجعها الشهري بـ 0.7 في المئة. وبلغ صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية 7.21 مليارات

■ ارتفاع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي 2.1% في 2018



الخليجي إلى 2.1 في العام 2018 و2.7% في العام 2019 وذلك بفضل زيادة الاستثمارات الثابتة. ومن المتوقع أن يلقى النمو في البلدان المصدرة للنفط دعماً من زيادة الانفاق الرأسمالي. وفي السعودية، من المتوقع أن يتحسن النمو إلى مستوى معدل بالزيادة قدره 1.8% هذا العام و2.1% العام المقبل.

كشف تقرير آفاق الاقتصاد العالمية لمنطقة الشرق الأوسط عن تحسن معدل النمو هذا العام، مع تعافي البلدان المصدرة للنفط بعد عام من تراجع إنتاج النفط وتقييد إنفاق المالية العامة، وتحسن الطلب المحلي والخارجي في البلدان المستوردة للنفط.

وقامت عدة بلدان مصدرة للنفط بتخفيف خطط ضبط أوضاع المالية العامة بفضل ارتفاع أسعار النفط. وسجل النشاط في القطاعات غير النفطية نمواً طفيفاً. ووسعت الجزائر والمملكة العربية السعودية خططهما للإنفاق الرأسمالي.

ولقي النمو في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة دعماً من إصلاح السياسات، وتحسن ثقة مؤسسات الأعمال وقوة الاقتصاد العالمي. وشهدت مصر تحسينات في مجال الاستثمار وصافي الصادرات بفضل استقرار سعر الصرف وقوة الطلب المحلي. وبحسب التوقعات سوف يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون